



S.O.L.I.D.E.

عقد أهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية بحضور "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد" اجتماعا في صالة كنيسة مار يوسف الدورة وذلك مساء الأربعاء الموافق في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠١. تم خلال الاجتماع التداول في موضوع اللجنة التي أعلنت الحكومة اللبنانية عن تشكيلها حديثا من أجل الاستماع الى شكاوى أهالي المفقودين. في نهاية المداولات تقرر بالاجماع رفض هذه اللجنة لأنها لا تستوفي الشروط والمعايير اللازمة التي تطالب بها لجنة الأهل والهيئات المحلية غير الحكومية والمنظمات العالمية وهي بالنتيجة نسخة مكررة عن اللجنة السابقة التي شكلت في عهد حكومة الرئيس سليم الحص.

واليوم زار وفد من لجنة الأهل برئاسة السيدة صونيا عيد مقر نقابة المحامين في بيروت وعقدوا اجتماعا مع نقيب المحامين الأستاذ ميشال ليان حيث أبلغوه مضمون قرار الرفض وسلموه الرسالة التالية:

بيروت ١١ كانون الثاني ٢٠٠١

نقابة المحامين في بيروت

حضرة النقيب الأستاذ ميشال ليان المحترم

تحية وبعد،

عظفا على القرار الصادر عن الحكومة اللبنانية لتشكيل لجنة أمنية قضائية للاستماع الى شكاوى أهالي المفقودين تود "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد" و"لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية" أن تتوجه الى نقابة المحامين عبر شخصكم الكريم لتشرح لكم القرار الذي صدر عنهما في اجتماع مساء أمس حول اللجنة ومعايير تشكيلها والمهمة الموكلة اليها.

من المجدي قبل الدخول في حيثيات التشكيل هو الإشارة الى أن مشكلة الأهل هي مع القوات السورية العاملة في لبنان التي مارست الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق أبنائهم ومع الدولة اللبنانية التي ترفض بشكل جازم البحث في هذا الموضوع. أما فيما يتعلق باللجنة فنشير الى ما يلي:

فيما عدا نقابة المحامين، اللجنة مؤلفة من موظفين، أمنيين وغير أمنيين، تابعين لأوامر السلطة التنفيذية الأمر الذي يسقط عنها صفة الحيادية والاستقلالية، وهذه الصفة هي من أهم المعايير الدولية لمصادقية عمل هذه اللجان.

رؤساء الأجهزة الأمنية ومدعي عام التمييز لهم موقف سابق لتشكيل اللجنة وهو أن ملف المعتقلين في السجون السورية قد أقفل وقد أعلنوا عن هذا الموقف في أكثر من مناسبة، فكيف يمكن لأي شخص حسم موقفه بهذا الشكل أن يتعامل مع شكاوى الأهل الذين يملكون معلومات عن اعتقال وفقدان أبنائهم على يد القوات السورية العاملة في لبنان؟

لقد أعلنت الحكومة اللبنانية أن مهمة اللجنة هو الاستماع الى شكاوى أهالي المفقودين الأمر الذي يشير بشكل صريح الى عدم امتلاكها الصلاحيات القضائية التي تسمح لها باستدعاء والتحقيق مع عناصر لبنانية وغير لبنانية، مدنية وعسكرية، كما تسمح لها بالدخول الى كل المراكز التي كانت تستعمل للاعتقال والتصفية الجسدية سواء كانت هذه المراكز تابعة لجهات لبنانية أم غير لبنانية.

حددت الحكومة مهلة الستة أشهر لإنهاء عمل اللجنة، هذه المهلة أولا غير كافية على الإطلاق للتحقيق في هذا الكم الكبير من الحالات وثانيا يتعارض تماما مع " الإعلان العالمي لحماية كل الأشخاص من الإخفاء القسري " الذي ينص صراحة أن الإخفاء القسري هو جريمة مستمرة وامتدادية ويجب الاستمرار في التحقيق حتى معرفة مصير ضحية هذه الجريمة.

بناء على ما تقدم وعلى ضوء التجارب السابقة وآخرها تجربة اللجنة التي شكلتها حكومة الرئيس الحص في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠ والنتائج التي توصلت اليها، فقد قرر المجتمعون أن اللجنة المشكلة حديثا هي عبارة عن نسخة مكررة لسابقتها ومن هنا فنحن نسجل موقف الرفض لها ونعيد ونكرر مطالبتنا بتشكيل لجنة دولية تضم:

-أشخاص محايدين لهم خبرة واسعة في مجالي القانون وحقوق الإنسان،

-ممثلين عن لجنة الأهل،

-اللجنة الدولية للصليب الأحمر،

-منظمة العفو الدولية

هذه اللجنة يجب أن:

-تمتلك الصلاحيات القضائية للقيام بعملها على أكمل وجه وعند الضرورة يمكنها الاستعانة بالأجهزة الأمنية اللبنانية،

-أن تتوفر لها الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة،

-أن يتم الإعلان عنها في كافة وسائل الإعلام وفي كافة المناطق اللبنانية.

بكل احترام

"دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين - سوليد"

"لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية"